

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 76 - 87
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

مقولة العدول بين الطرح اللغوي والتوظيف الأسلوبي في الدراسات اللغوية القديمة

عبد الخـالق رشيد
جامعة وهران

توطئـــة :

تتنزل ظاهرة العدول من الحدث اللغوي، نظاما وممارسة، منزلة المركز من الذات. ويتأكد حضورها ويزداد إلحاحا على مستوى الممارسة، لمّا يتخذ المتكلم حريته مع اللغة، فيخرق نظامها، وينتهك قواعدها، ضمن أطر متعارف عليها داخل الجماعة اللغوية. ويتعمق هذا الخرق، ويتوضح هذا الانتهاك، كلما سعى المتكلم إلى الارتقاء بكلامه درجات الإبداع؛ فحين يلامس الكلام قمم الإبداع يتوضّح العدول ويسفر عن مكنوناته وطاقاته في تفجير اللغة، وإعادة تشكيلها وفق قواعد تخرق المعيار دون أن تلغيه، ثم تعود فتشكل لنفسها معيارا يتعالى على اللغة دون أن يحدث القطيعة معها.

هذه المكانة المتميزة التي تحتلها ظاهرة العدول ضمن الحدث اللغوي عموما والممارسة الإبداعية خصوصا، لفتت انتباه المشتغلين بالدرس اللغوي والبلاغي على مرّ العصور وتنوّع الثقافات، فكان من نتائج تتبُّعهم لهذه الظاهرة على مستوى الإبداع الأدبي أن نزّلوا العدول، بتجلياته المختلفة، منزلة الأداة المشكلة لظاهرة الأسلوب؛ فسواء اعتبر الأسلوب ثمرة من ثمرات الصياغة الفنية للأدوات التي توفّرها اللغة للمبدع، أو اختيار يسلّطه المبدع على ما تزخر به اللغة من إمكانيات، فالأمر سيان من حيث أنه يعود في آخر المطاف ليتصل بالعدول.

1- مفهوم العدول في التراث والمصطلحات المتداولة عليه: يُستشفُّ من الاستعمالات اللغوية لكلمة "عدل"، كما تعرضها المعاجم العربية، أنها تشترك معظمها في معنى الميل والانحراف وما يشاكلها في الدلالة على الخروج عما هو بمثابة الأصل. ومن هذه الاستعمالات نذكر[1]:

- عدل عنه يعدل عدلا وعدولا بمعنى حاد.
- عدل إليه عدولا بمعنى رجع، وهو رجوع بعد انحراف.
- عدل عن الطريق بمعنى مال عنه.
- انعدل عنه وعادل بمعنى اعوجّ.
- ماله مَعْدِل ولا معدول أي مَصْرِف.
- العدول الميل والانحراف.

ليس بين المفهوم اللغوي المستنبط من المعاجم العربية والمفهوم الاصطلاحي الذي أُنيط بكلمة "العدول" فرق دلالي كبير؛ فقد استعمل في الدرس اللغوي والبلاغي القديم بالمفهوم نفسه تقريبا، حيث وُظّف للدلالة على انحراف المتكلم، وهو يمارس الفعل الكلامي، عن رسوم اللغة، وميله عن المعيار النحوي، وخروجه عما استقر أصلا في المنظومة اللغوية. وهو خروج مشروع لجأ إليه الإنسان منذ أن شعر بأن اللغة تضيق على استيعاب ما يزخر به فكره و تجيش به عواطفه.

وتزداد هذه الحاجة إلحاحا كلما تعدى الإنسان بخطابه عتبة الإيصال ليغوص في عوالم الإبداع.

وللعرب مصطلحات أخرى تفيد ما يفيده مصطلح العدول من خروج وميل وانحراف عن الأصول، لعل أهمها مصطلح "التوسُّع"[2]؛ يقول العلوي معرفا به: "اعلم أن التوسع اسم يقع على جميع أنواع المجازات كلها، واشتقاقه من السّعة، وهو نقيض الضيق، فالضيق قصر الكلام على حقيقته من غير خروج عنها، والتوسع شامل لما ذكرناه من أنواع المجازات، فإطلاق التوسع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواع خاصة : الاسم والفعل والحرف."[3]

ومن كلام العلوي يتبيّن أن التوسّع الذي استعمله القدامى للدلالة على الحرية التي يتخذها الإنسان مع اللغة لتفادي معياريّتها الضيّقة، لا يختلف عن "العدول" من حيث شموليته، وتعدد دلالاته، واستقطابه لجملة من طرق القول تشترك كلها في ميزة الخروج عن الأصول النظرية التي تؤسس

لعملية تأليف الكلام مطلقا.[4]

ويشارك "التوسع" في الدلالة على الظّاهرة نفسها صيغ مشتقة من المادة نفسها، أشهرها: "الاتّساع" و"السّعة"؛ يقول سيبويه: "ومثله في الاتسّاع قوله عز وجل: (**وَمَثَلُ الذين كَفَرُوا كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً**) (البقرة-171)، فلم يُشبّهوا بما ينعق وإنما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى".[5] ويفهم من الكلام السابق أن الحذف الذي تُنْبي عنه البنية السطحية للآية الكريمة في مقارنتها بالبنية العميقة، كما أشار إلى ذلك سيبويه، جاء طلبا للإيجاز، وهو أحد المسوغات للتوسع في الكلام بالعدول عن تركيب إلى آخر يلائم المطلب الفني دون أن يجور على جوهر اللغة الذي يشكل القاسم الأدنى، حتى لا يخرج الكلام عن حيّز المفهوم؛ أي إن هذا التوسع وذاك العدول محكومان بعرف يشترك فيه أهل اللغة، وهو ما أشار إليه سيبويه بعبارة "علم المخاطب بالمعنى".

وقد كان عبد القاهر الجرجاني أوضح في الجمع بين مصطلحي "التوسع" و"العدول"، لدلالاتهما على مفهوم واحد، حينما قال : "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم؛ فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر".[6]

إذا كان كلام عبد القاهر يُنزّل العدول منزلة الاتساع ويساوي بينهما حتى لكأنهما شيء واحدا، فإنه يلحق بهما مصطلحا آخر هو"المجاز"، وكأنه مرادف لهما؛ فتصبح المصطلحات الثلاثة دالة على مفهوم واحد هو الخروج بالكلام عن رسومه، والانحراف به عن مظانه. والواضح أن المجاز المقصود هنا هو المجاز كما فهمه الرعيل الأول من علماء اللغة، كسيبويه وأبي عبيدة وابن قتيبه وغيرهم ممن حمّلوا هذا المصطلح كل خروج بالكلام عن الأصل، فأدرجوا ضمنه الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتضمين، والتغليب، وما إلى ذلك مما يُلمس فيه عدول باللفظ والتركيب عما أُقرّ في أصل الوضع. وما المجاز بهذا المعنى إلا العدول والاتساع؛ يقول أحد الباحثين مؤكدا هذا الاستنتاج: وإذا كانت السّعة هي المجاز عند سيبويه فالمجاز نفسه قد أصبح مرادفا للفظ "العدول" من حيث هو خروج عن الأصل".[7]

ويتأكد هذا الاستنتاج عند ابن جني في معرض حديثه عن المجاز؛ فهو يذكر صراحة - في باب "الفرق بين الحقيقة والمجاز"-أن "من المجاز كثير من باب الشجاعة في العربية من الحذوف والزيادات، والتقديم والتأخير والحمل على المعنى، والتحريف".[8] فالمجاز-عنده-لا زال يستعمل بمعناه العام المرادف للعدول، كما يتضح من ضروب القول التي أناطها به. وفي نص آخر يقول ابن جني: " وكيف تصرَّفت الحال فالاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية".[9] فمن خلال مقارنة هذا النص بسابقة يتضح أن ابن جني كان يحمل المجاز والاتساع على المفهوم نفسه، وكذا العدول ولو ضمنا.

وإلى جانب مصطلح "الاتساع" وصِيغه المختلفة ومصطلح "المجاز"، لجأ بعض العلماء إلى توظيف مصطلحات أخرى للدلالة على العدول؛ غير أن مجالها المفهومي والدائرة المعرفية التي تستعمل فيها، يوحيان بأنها تلامس دلالة العدول دون أن تنطبق عليه انطباق الردف. ومن هذه المصطلحات "التحويل"؛ وهو من استعمالات النحاة بخاصه، يوظفونه للدلالة على النقل الذي يعتري بعض الكلمات داخل التراكيب، فيتغير بذلك إعرابها ووظيفتها ومركز ثقلها داخل الجملة، وغالبا ما يكون هذا التحويل لنكته بلاغية. وقد يكون في النص الموالي ما يوضح استعمال هذا المصطلح؛ يقول ابن هشام في معرض حديثه عن أقسام التمييز المبيِّن لجهة النسبة، وهي – عنده - أربعة : "أحدها أن يكون محوَّلا عن الفاعل كقول الله عز وجل : (**وَاشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا**) (مريم-4)، أصله: واشتعل شيب الرأس، وقوله تعالى: (**فَإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ منه نَفْسًا**) (النساء-4)، أصله: فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه، فحُوّل الإسناد فيهما عن المضاف، ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوّل عن الإسناد فضلة تمييزا... الثاني أن يكون محوّلا عن المفعول... الثالث أن يكون محوّلا عن غيرهما... الرابع أن يكون غير محوّل".[10]

ومن هذه المصطلحات أيضا "الرخصة"؛ فهي تقارب العدول في أنها خرق للقاعدة الأصولية،

وتفارقه في جوانب، لعل أهمها أن العدول "على رغم كونه تحديا صارخا للقاعدة النحوية يجد من الحفاوة وسعة الاستعمال ما تجده القاعدة نفسها، فللناس في كل عصر أن يقيسوا عليه في كلامهم كما يقيسون

على القواعد"،[11]في حين أن الرخصة ظرفية مؤقتة، لا يُحْتذى بها ولا يقاس عليها، لأنه لا يسمح بها إلا في حدود ضيقة؛ عندما تتضافر القرائن النحوية على بيان المعنى النحوي، فعندئذ فقط يمكن "الترخُّص في إحدى القرائن إذا لم يتوقف عليها المعنى، أما إذا توقف المعنى على واحدة أو أكثر من القرائن فلا ترخّص عندئذ، لأن الترخّص يذهب بالإفادة أو يؤدي إلى اللُّبس".[12]وقد استخلص تمام حسان هذه الفوارق وحصرها في أربعة جوانب هي:

- الرخصة نحوية والعدول أدبي.
- الرخصة لا تكون إلا من الفصحاء، أما الاستعمال العدولي فقد كان منهم ويكون من غيرهم.
- لا يجوز للمعاصر أن يترخص، وإن فعل نسب كلامه إلى الخطأ، أما إن استعمل أسلوبا عدوليا نسب ذلك منه إلى الطموح الأدبي.
- الرخصة مرهونة بموضعها، والأسلوب العدولي غير مرهون بشيء.[13]

وضمن المصطلحات المشاركة للعدول في دلالته، يمكن أن ندرج مصطلحا انفرد به ابن جني، وإن كان من المصطلحات الشائعة في الدرس الأسلوبي الحديث، هو الخرق؛ فقد أورده ابن الجني، وهو بصدد الدفاع عن الشعراء فيما يلجأون إليه من الضرورات التي تتجاوز المسموح به من الرخص، حتى لتكاد تحيد بالكلام عن الفصاحة والبيان؛ يقول ابن الجني: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، و**انخراق** الأصول بها؛ فاعلم أن ذلك على ما جَشِمَهُ منه، وإن دل من وجه على جوْره وتعسُّفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمُّطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته".[14]

يُظهر استنطاق النص السابق أن ابن جني لم يوظف مصطلح العدول للدلالة على خروج هؤلاء الشعراء بكلامهم عن الأصول، رغم استعماله له في مواطن أخرى من "الخصائص"، ولجأ بدل ذلك إلى مصطلح الخرق ليشير إلى أن ما ارتكبه هؤلاء الشعراء من انتهاكات، تدفع بالضرورة إلى أقصى مداها، لا يُعد من العدول؛ لأن الضرورة هي في جانب منها، رجوع من العدول إلى الأصل إذا أخذنا برأي سيبويه الذي "جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام، بشرط أن يضطر لذلك، ولا يجد منه بدا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل وتشبيه غير جائز بجائز".[15]

ثم لأن العدول يمتاز بشيوعه وتداوله تنظيرا وتطبيقا، فهو صالح لأن يقاس عليه ويُحْتذَى به، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، في حين أن خرقات هؤلاء الشعراء فردية الطابع متطرفة، لا يمنع من نسبتها إلى الخطأ إلا كونها صادرة عن فحول مشهود لهم بالبراعة والفصاحة، ضاقت بهم سبل القول، فارتادوا الصِّعاب من أجل ابتداع طرق جديدة للتعبير. فهم في صنيعهم هذا يضعون الكلام على عتبة ما بين المسموح به والممنوع، أو كما يسميه سيبويه "المستقيم القبيح".[16] ومن ثم جاز أن يُعبَّر عن هذا العدول المتطرِّف بالخرق لما فيه من انتهاك صارخ لقواعد اللغة.

2- الأصل المعدول عنه:

لقد سبق الذكر أن العدول مشتق من عدل، وهو فعل لازم لا يتعدى بنفسه؛ أي أن عدل يعدل عدولا لا يكون إلا عن شيء هو المعدول عنه، ولا خلاف في ذلك. غير أن هذا الشيء المعدول عنه لا يزال محل خلاف لا سيما في الدرس الأسلوبي الحديث. أما القدامى من علماء العرب فقد أطلقوا عليه مجموعة من المصطلحات، لعل أكثرها دورانا بينهم وتوظيفا في مؤلفاتهم هو "الأصل".

والنحاة هم أكثر القوم استعمالا له. ولا جدوى من محاولة إقامة الشاهد النصي على ذلك، فإن كتبهم تعج بهذا المصطلح؛ فقد وظّفوه بطاقة قصوى، وولّدوا منه مصطلحات فرعية كـ "أصل الوضع" و"أصل القاعدة"، واستنبطوا من تعاملهم مع هذا المصطلح طائفة من القوانين نظموا بها الدرس النحوي، كقولهم:

- ما جاء على أصله لا يسأل عن علّته.
- من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل على عدولة.
- الأصل في العمل الأفعال.
- الأصل هو المظهر وإنما المضمر فرعه..و غيرها كثير.[17]

وإلى جانب "الأصل" وظّف علماء اللغة مصطلحات أخرى للدلالة على الشيء المعدول عنه، منها "الحد"؛ يقول سيبويه في حديثه عن صيغة اسم فعل الأمر كـ حذار ومناع ونزال: "فالحد في جميع هذا "افعل"، ولكنه معدول عن حدّه. وحُرك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن، وحرك بالكسر، لأن الكسر مما يؤنث به". ولا شك أننا نلمح في مصطلح "الحد" الوارد في هذا النص دلالة "الأصل"، حتى إذا قمنا بتعويض أحد المصطلحين بالآخر لا نشعر بتغيير في الدلالة العامة للنص.

وبالتوازي مع الأصل والحدّ وظّف القدامى مصطلحا مركبا هو "وجه الكلام"؛ يقول سيبويه في معرض حديثه عن إجراء الصفة مجرى الاسم: " ومما يبيّن لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا، أن سائلا لو سألك فقال: هل سير عليه؟ لقلت: نعم، سير عليه شديدا، وسير عليه حسنا، فالنصب في هذا على أنه حال، وهو وجه الكلام لأنه وصف السير".[18] ولا شك أننا نلمح في مصطلح "الحد" الوارد في هذا النص دلالة "الأصل"، فوجه الكلام هو جهته وأصله.

ولعلماء البلاغة مصطلح آخر يشيرون به إلى الأصل المعدول عنه هو "أصل المعنى"، وهو أقرب إلى ما يعرف في الدرس الأسلوبي الحديث بـ "الاستعمال الشائع" وما يقاربه،[19] والذي اتخذه بعض الأسلوبيين معيارا لقياس الانزياحات. وقد عرَّفه السكاكي بدقة متناهية أثناء حديثه عن مقتضى الحال إذ قال: "مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت... فتارة تقتضي الحال ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونَظْم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهذا الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى، ونزّلناه – هاهنا- منزلة أصوات الحيوانات، وأخرى تقتضي ما يُفتقر في تأديته إلى أزيد".[20] وقد وضّح في الجزء الذي خصصه للنحو مفهوم "أصل المعنى"، فقال: "اعلم أن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية "أصل المعنى" مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب".[21] فالواضح أن كلام السكاكي يبيح لنا أن نستنبط منه أن المراد بـ "أصل المعنى" تأدية المعنى بكلام خال من كل بُعد فني غرضه التوصيل لا أكثر، فهو أشبه ما يكون بـ "الدرجة الصفر" التي تحدّث عنها بعض الغربيين المعاصرين.

3- العدول بين اللغويين والبلاغيين:

ومن استقراء تعامل القدامى مع ظاهرة العدول، يمكننا التمييز بين مستويين لهذه الظاهرة؛ أحدهما هو العدول المفترض الذي يكون قد لجأ إليه أهل اللغة طلبا للخفة والاقتصاد، ويطال هذا المستوى كل عدول عن أصل لغوي، كالإعلال والإبدال والقلب، وما يجري مجراها مما يُفترض أن المتكلم قد عدل فيه عن أصل لا يقوم عليه دليل قاطع داخل اللغة نفسها. وهو عدول لغوي محض يهتم باستقصائه اللغويون والنحاة منهم على وجه الخصوص.

والآخر هو العدول الفني الذي يتولد عن حرص المتكلم على مطابقة كلامه مع مقتضيات الحال ومقامات الكلام، وهو مجال الدرس البلاغي قديما، والأسلوبي حديثا.

أ – العدول عند اللغويين: لقد لاحظ اللغويون، من استنطاقهم لكلام العرب الفصحاء، أن المعنى الواحد يتخذ عند التعبير عنه أشكالا متنوعة، وأن الكلمة الواحدة تعتريها صيغ مختلفة ويطرأ التغيّر على حروفها الأصلية بحسب تصاريفها، وكذا بالنسبة للأصوات أيضا، فأيقنوا-عندئذ-أنهم أمام تصاريف لكلام واحد، وأن لهذه التصاريف أصولا تحكمها تشكل معيارا تنزاح عنه الاستعمالات المختلفة، وذلك من منطلق وَعْيهم المسبق بأن اللغة نظام يحتكم إلى قواعد صارمة.

تسلمنا هذه المقدمة إلى القول مع أحد الباحثين أن "اعتراف النحويين واللغويين بالعدول كمستوى إبداعي في اللغة مرحلة تالية لتأكيدهم مفهوم المثالية فيها وطرائق الأداء المعيارية للمستوى العادي، والمثالية التي حدّدوها مثالية افتراضية أكثر منها تطبيقية واقعية".[22] فالمثالية المتحدث عنها في هذا النص، هي مجموع الأصول التي جردها النحاة واللغويون من الاستعمالات، التي ثبتت عند العرب الفصحاء، لبناء صرح لغوي تخضع فيه مكونات اللغة لنظام صارم مؤسس على اطراد القاعدة وسلامة القياس. ومعنى هذا أن الأصول التي احتكم إليها النحاة واللغويون أصول افتراضية ليس في الواقع ما يثبتها؛ فقواعد الإعلال والإبدال والقلب-على سبيل المثال-هي من صنع النحاة، وليس في الواقع ما ينهض دليلا على أن الأوائل كانوا على وعي بها، وإنما أبدلوا وقلبوا، إن ثبت ذلك، عن سليقة مدفوعين بالرغبة في "طلب الخفة". والأمر نفسه يمكن سحبه على الأصول الأخرى التي يحتكم إليها النحاة؛

يقول تمام حسان موضحا هذا الاستنتاج: "الأصل المستصحب إنما جرده النحاة، فأصبح من عملهم ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة الفصيحة".[23]

إن افتراضية هذه الأصول، التي كان لابد منها لإدخال النظام في عالم اللغة، تظهر من تسميتهم المنظومة الأساسية من هذه الأصول بـ "أصل الوضع"؛ والمعروف عن مقولة "الوضع" أنها من المسلمات التي لا ينهض عليها دليل قطعي، فهي ضرورية لتفسير اعتباطية العلاقات داخل اللغة وتهيئة الأرضية للدراسة العلمية الوصفية لمستويات اللغة.

وهو الأمر الذي نستشفه من تعريفهم أصل الوضع بأنه "تجريد قام به النحاة ليصلوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمي بتجنب الخوض في أوابد المفردات".[24] وبالاتكاء على هذه المنظومة القانونية المجردة المسماة بـ "أصل الوضع" راح النحاة، بكل اطمئنان، يجردون الأصول الفرعية التي تنظم مستويات اللغة المختلفة؛ فتحدثوا عن "الأصل المستصحب" و"أصل القياس" و"أصل القاعدة".

يتّسع العدول في مجال الدرس اللغوي للحرف والكلمة والتركيب على حد سواء، ولا علاقة له إلا بنوعين من الأصول السالفة الذكر، وهما "أصل الوضع" و"أصل القاعدة"، لأن "الأصل المستصحب" يطلق على العنصر اللغوي الذي يأتي مطابقا لأصل الوضع، أما "أصل القياس" فلا فرق فيه بين المستصحب والمعدول شريطة أن يتوفر فيها الاطراد. و يأتي العدول عن هذين الأصليين (الوضع والقاعدة) بصورتين: مطرد وغير مطرد؛ فغير المطرد يحفظ إذا كان فصيحا ولا يقاس عليه بسبب شذوذه، ولا يهتم النحاة لتعليله في العادة، أما المطرد منه فيصبح، بسبب اطراده، أهلا لأن يقاس عليه، ويحمل عليه غيره بعلة كما يحمل على الأصل.[25]

إن اهتمام اللغويين بالعدول، واعتماد المطرد منه أصلا يقاس عليه، اعتراف منهم بأن أكثر اللغة معدول. وما كان لهم، والأمر كذلك، أن يهملوا هذا الجانب التداولي في اللغة ويستمسكوا بالأصول وحدها. ومن هذا المنطلق توجهت جهودهم نحو التقنين للعدول والتعليل له بمجموعة من المبادئ العامة كالاقتصاد وطلب الخفة ومراعاة الذوق وأمن اللبس، وأحاطوا استعماله بطائفة من الشروط أهمها: أن يخضع العدول لقاعدة توجِّهه ويطّرد في ضوئها تكون ذات علاقة بالأصل المعدول عنه، وأن يؤمن اللبس عند استعمال الوجه المعدول.

لم يلتفت اللغويون إلى العدول اعترافا منهم بكثرته فحسب، وإنما لكونه ضروري لاجتناب تضارب الأصول أيضا؛ ومعنى ذلك أن نظام اللغة نفسه قد يدفع المتكلم إلى العزوف عن الأصل وتفضيل العدول إلى الفرع، لأن استعمال اللغة على وجهها الأصلي قد يفضي إلى اللبس وذهاب الفائدة؛ ومن أمثله ذلك أنهم أوجبوا تقديم الخبر على المبتدأ إن اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء من الخبر حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه،[26] عملا بالقاعدة الأصولية التي تقتضي أن"الإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم"،[27] فأوجبوا في مثل هذه الحال تقديم الخبر، وهو أسلوب عدولي، لأمن اللبس، رغم أن للمبتدأ صدارة الكلام في الأصل. فهاهنا عدول عن الأصل إلى الفرع لكي لا يُنتهك أصل عتيد من أصول اللغة العربية، بل واللغات كلها، وهو "أمن اللبس"، والذي به علل النحاة لظاهرة الإعراب، إذ إن الإعراب "إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللّبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية وغير ذلك".[28]

يستخلص مما سبق بسطه أن العدول عند اللغويين لا يرتبط بالمستوى الفني الإبداعي بالضرورة، بل على العكس من ذلك، فهو مستوى من مستويات الأداء المعياري في الكلام العربي، أي أنه من باب الاستعمال الشائع الذي ثبت عن الفصحاء، وقد ألحقت به صفة "العدول" لأن تركيبته لا تنسجم مع القواعد المثالية للغة، التي تحكمها الأصول الافتراضية المتبناة من قبل اللغويين، إلا بواسطة مجموعة من القواعد التوجيهية التي استنبطوها لتأويل التراكيب المعدولة حتى تنسجم مع الأصل المعدول عنه. ويتحدث النحاة في هذا الصدد عن "الرد" و"التخريج" كضربين من ضروب التأويل؛ ومرجع الخلاف بينهما إلى طبيعة العلاقة بين التركيب المعدول والأصل المعدول عنه من حيث الوضوح والخفاء؛ فيكون التأويل ردا إذا كان الأصل ظاهرا أو قريبا معيّنا، ويكون تخريجا إذا كانت العبارة المعدولة موهمة غير أصلها أو ممتنعة لا تنسجم مع أصل ظاهر أو قريب.[29] فالتأويل بالرد أو التخريج هو الإجراء المعتمد لإلحاق المعدول بحضيرة القاعدة الأم، فتضبط بذلك تصاريف الكلام المختلفة التي ثبت استعمالها من قبل الفصحاء، بقواعد فرعية تتخذ من التقدير والنيابة والتضمين وغيرها أدوات يؤوّل بها المعدول في ضوء الأصول. وبذلك تحقق للغويين حرصهم على تفسير كل ما سُمع في ضوء الأصول إلا ما شذ.

لقد سبق الذكر أن الغالب في الاستعمال اللّغوي هو العدول، وأن هذه الظاهرة تشمل مستويات اللغة المختلفة بدءا بالمستوى الصوتي. يحدث العدول على هذا المستوى حينما ينزاح الحرف عن مخرجه أو يفقد صفة من صفاته، إذ إن لكل حرف مخرج وصفات مضبوطة تعتبر أصلا له. ويرتبط هذا الضرب من العدول بمجموعة من العوامل؛ منها الشخصية الداخلية وتتعلق باختلاف أجهزة النطق، ومنها الخارجية المتعلقة بعوامل البيئة والمجتمع،

وفي هذه الحالة يتخذ العدول شكلا جماعيا، وهو ما نلمسه في اللهجات المختلفة.[30]

يتصل العدول الصوتي من جهة أخرى – وهو المعوّل عليه في هذا البحث- بعوامل سياقية ذات علاقة بصيغة الكلمة، كتوالي المثلين والمتشابهين، وهو ما يستكرهه الذوق العربي لدرجة أنهم عدوا من شروط فصاحة الكلمة أن تتألف من حروف متباعدة المخارج.[31] وقد سجل القدامى، في السياق نفسه، أنه "لا تكاد تجيء في كلام العرب ثلاثة حروف من جنس واحد في كلمة واحدة لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله".[32] ولاحظوا أنه – وللعلة نفسها- لم تتجاور في كلامهم حروف القاف والكاف والجيم ألبته، ولا تألفت في كلامهم ألفاظ تجاورت فيها الصاد والسين والزاي.[33] وقد التفتوا في هذا المقام إلى فعل الحركات وتأثيرها في التشكيل الإيقاعي للفظة، فذكروا أن واضع اللغة كما تجنب الجمع بين الحروف المتقاربة المخارج بغية دفع المشقة على الناطق، فإنه اعتمد – للعلة نفسها- خفة الحركات، وأشار أحدهم إلى أن الطريقة المؤثرة إيجابا على إيقاع اللفظة هي حركتان فسكون، وإلا فثلاث حركات، فما خرج على ذلك كان في غاية الثقل.[34]

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن طلب الخفة وتيسير النطق هو المبدأ العام المتحكم في العدول الصوتي، وأنه خاضع في أساسه لذوق وعرف لغويين عند العرب "جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضداد، ويألفون توالي الأشتان"،[35] وأن هذا العدول يتم بواسطة أدوات إجرائية كالإدغام والإخفاء والإقلاب، "فإذا توالى المثلان أو المتشابهان من هذه الأصول كره العرب تواليها، ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج آخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب".[36]

إذا كان أصل وضع الحرف ظاهر ملموس يمكن التعرف عليه بوسائل عملية، فإن أصل وضع الكلمة من الأصول التي جردها اللغويون تجريدا.

ويتشكل هذا الأصل من تقاطع أصليين: أحدهما أصل الاشتقاق، وهو أصل مشكل من ثلاثة حروف غير منطوقة اهتدى إليه المعجميون ووظفوه من خلال التقاليب في إحصاء مفردات اللغة الواقعة والممكنة، والآخر هو أصل الصيغة، ويتشكل من التصاريف المختلفة التي تتناوب على الصيغة المجردة للكلمة وما يعتري هذه التصاريف من إدغام أو قلب أو إعلال وإبدال أو حذف أو زيادة...إلخ. وقد شبه أحد الباحثين أصل وضع الكلمة ذي البعد المزدوج بأصل وضع الحرف الثنائي التكوين هو الآخر؛ فنزّل أصل الاشتقاق في الكلمة منزلة المخرج في الحرف، وأصل الصيغة منزلة صفات الحروف. وكما يكون العدول عن أصل الحرف بتغيير في مخرجه أو في صفاته، كذلك يكون العدول عن أصل وضع الكلمة بالتغيير في أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة أو كليهما.[37]

وبالإضافة إلى أصل الوضع الذي يُحتكم إليه في كل استعمال عدولي، فقد أناط النحاة كل قسم من أقسام الكلم بمجموعة من الأصول الفرعية، استخلصوها من استقراء كلام العرب، ووظفوها في القواعد الأصولية لأبواب النّحو؛ فللاسم أصوله كالإفراد والتذكير والصرف والإعراب، وللفعل أصوله كالتجريد والبناء والتصرف والعمل والدلالة على الحدث مصحوبا بالزمن، وللحرف أيضا أصوله كالبناء والرتبة والافتقار.[38]

يحدث العدول على مستوى الكلمة إما بانزياح اللفظ المستعمل عن أصل الوضع، كما هو الحال في الإعلال والإبدال والقلب والإدغام، وإما بانزياحه عن أصل فرعي مما سبق ذكره كإعراب الأفعال ومجيء الأسماء على وزن الفعل مما يستلزم منع صرفها، وتضمين الحروف، وهلم جرا. وإلى جانب هذه الأنماط العدولية التي يمكن نعتها بأنها انزياحات شكلية، يحدث أن يكون العدول دلاليا، ذلك أن من أصل الكلمة أن تكون دالة على ما وضعت له. ويندرج هذا الضرب من العدول ضمن المجاز بمعناه الفني بما في ذلك الاستعارة، ولا يلتمس إلا إذا أدرجت الكلمة في سياق تركيبي.

ينطبق على العدول عن أصل الكلمة ما يسري على ظاهرة العدول بعامة مما ذكرناه سابقا، من أنه قد يحدث بشكل مطّرد كما قد يحدث بشكل غير مطّرد، وأن هذا الأخير يعد من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه إن كان فصيحا، ولا يُحتذى إلا في باب الضرورة،[39] كفك الإدغام في الأسماء كما في قول الراجز:

الحمد للّه العليّ الأجلل[40]

أما المطرد منه فهو خاضع لقاعدة تصريفية، كقواعد الإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف والزيادة...إلخ، ويصدق عليها القول بأنها قواعد قنّنت للذوق العربي الذي ينشد الخفة ويمج الثقل.[41]

ويلاحظ في هذا المقام، كما لوحظ فيما سبق، أن تناول اللغويين للعدول هو من باب التقعيد للمستعمل؛ بمعنى أنه يراعي الاستعمال الشائع فينظمه داخل نسيج

من القوانين النحوية المحكومة بقواعد أصولية متكاملة، وأن المتكلم، إذ كان على علم بالصيغ المعدولة لممارسته إياها يوميا، فإنه عادة يجهل أصولها، لأنها من تجريدات اللغويين.

أصل وضع الجملة هو النمط القاعدي الذي تتشكل منه الجملة العربية. ويتحقق هذا النمط بتوفّر ركنين اثنين هما : المسند والمسند إليه، في شكل مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، وكل ما عداهما يعد فضلة يمكن الاستغناء عنه. واشترط في الجملة توفر هذين الركنين لأن بهما تتحقق الفائدة؛ والإفادة هي أصل الأصول بالنسبة للجملة، فلا يمكن العدول عنه بأي حال من الأحوال.[42] وأي عدول في الجملة النمط مشروط ببقاء الفائدة وأمن اللّبس،

لأن الأصل في الكلام – كما اصطلح عليه النحاة- أن يكون لفائدة؛[43] فالعدول ليس حرية مطلقة يتصرف بمقتضاها المتكلم في اللغة، إذ "لابد من البقاء في حدود ما تسمح به مما لا ينقض علة وجودها ويعطل وظيفتها الأصلية : البيان والتبيين".[44]

ولتأمين هذا الأصل العتيد اشترط النحاة في الجملة مجموعة من الأصول الفرعية؛ كالذكر والإظهار والوصل وحفظ الرتبة وما شابه ذلك مما يُفترض تحققه في الجملة النمط. وكل خروج عن أصل من هذه الأصول يعتبر عدولا؛ فالحذف والإضمار والفصل والتقديم والتأخير كلها أساليب عدولية يُلجأ إليها في الكلام العربي. ولا يُرخّص لمثل هذا العدول إلا في حدود أمن اللبس وبقاء الفائدة، ومن هنا "لا يكون الحذف إلا بوجود الدليل، ولا يكون الإضمار إلا مع وجود المفسَّر، ولا يكون الفصل إلا بغير أجنبي، ولا التقديم ولا التأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ".[45]

ولا يعتدّ بالعدول على هذا المستوى إلا إذا كان مطردا، شأنه في ذلك شأن الحرف والكلمة، وما سواه فهو شاذ لا يُسمح به إلا في باب الضرورة الشعرية. ويستدعي الاطراد أن يكون العدول على هذا المستوى خاضعا لقواعد ينحو نحوها و يتطرد في ضوئها، ذات علاقة بالقواعد التأصيلية بحيث يتسنى رد الفرع المعدول إلى الأصل المعدول عنه بالتأويل والتخريج. وعلى هذا المستوى يتدخل الدرس البلاغي لتعقب مظاهر العدول، واستنطاق أساليبه والوقوف على أبعاده الفنية، في حدود الكلام الذي تتجلى فيه معالم الأدبية.

ب – العدول عند البلاغيين: يندرج اهتمام البلاغيين بظاهرة العدول ضمن المسار العام الذي انتهجته الدراسات اللغوية في مقاربة هذه الظاهرة، ومن ثم لم يكد يختلف تناول العدول من قبل الفريقين إلا من حيث نوعية المدونة المعتمدة لاستنطاق مستويات العدول ودرجاته؛ فاللغويون، كما سبقت الإشارة، اعتمدوا الاستعمال الشائع عند الفصحاء من العرب كركيزة لسبر أغوار هذه الظاهرة من خلال مستويات الكلام المختلفة: الصوتية والمعجمية والتركيبية. وكانت عنايتهم منصبة على ربط حبل الأسباب بين تجليات هذه الظاهرة في الكلام السائر والأصول التي تنتظمها، حريصين كل الحرص على رد الفروع إلى الأصول بتأويل المعدول في ضوء الأصل المعدول عنه. أما البلاغيون فقد اعتمدوا الكلام الفني، الذي تتجلى فيه قدرات المنشئ الإبداعية، كمنطلق لبحوثهم ودراساتهم، ولم يلتفتوا إلى مستويات الكلام المختلفة منعزلة عن بعضها البعض، إلا لدواعي نظرية بحتة، وإنما التمسوا هذه المستويات من خلال السياق الذي تتنزّل فيه بشقيه، اللغوي والاجتماعي، لأنه الوحيد الكفيل بإبراز فنية الكلام. وفيما عدا ذلك، فإن البلاغيين لم يبتعدوا كثيرا عن المعالم التي رسمها اللغويون لظاهرة العدول، وظلوا حريصين على تأويل ما يظهر لهم أنه عدول بالرجوع إلى المبادئ التي ابتدعها اللغويون.

لم يكن هذا التقارب في الطرح، وفي اعتماد وسائل إجرائية متشابهة، من باب التقليد المنبي عن تهاون البلاغيين في مقاربة ظاهرة العدول، وإنما هو نتيجة منطقية مترتبة عن أسبقية الدراسات اللغوية في الثقافة العربية الإسلامية وجودا ونضجا واكتمالا، فكانت "هي الرحم الذي ولدت فيه كل الدراسات النصانية: البلاغية والأسلوبية والنقدية. ولذا، فقد ظهر الكلام من الأسلوب في الثقافة العربية الإسلامية، منذ البدء، معبرا عن مجال التصرف ضمن النظام، وعن الضرورة إزاء القاعدة، وعن الخروج إلى اللامألوف إزاء المألوف".[46]

لقد كان لهذه الأسبقية أثرها الفعال على الدرس البلاغي، الذي اتجه، منذ خطواته الأولى، إلى دراسة الأسلوب، والاهتمام بالنص واستنطاقه، من خلال بنياته اللغوية، فيما يشبه صنيع البنيويين المعاصرين، دون التفات، إلا في ما ندر وشذّ، إلى منشئ النص في علاقته بإنتاجه وما يحيط به من ظروف ودوافع، وغيرها مما انبنى عليه اتجاه أسلوبي كبير في الغرب

يعرف باسم "أسلوبية الفرد".

لقد توصلت الدراسات الأسلوبية المعاصرة بعد إعلانها القطيعة مع البلاغة التقليدية إلى النتيجة نفسها التي انطلق منها الدرس البلاغي العربي، وهي ضرورة اعتماد الدراسات اللغوية كأساس لمقاربة الفعل الأسلوبي، وأن لا جدوى من محاولة فهم الأسلوب بإسقاطه على حياة منشئة، لأن ذلك لا يفضي، في نهاية المطاف، إلا لضروب من التحليل النفسي الخاضع لذاتية المحلّل في أغلب الأحوال. ومن هذا المنطلق، نجد ناقدا كبيرا ك"رينيه ويليك" يعلن بثقة أن "دارس الأسلوب لا يمكنه التقدُّم في حقله ما لم يلم بالنحو بكل فروعه: بالصوتيات وعلم الأصوات الدالة وبالصرف والتراكيب وعلم المعاجم وعلم المعاني".[47]

ومما ينهض دليلا على علاقة البلاغة العربية في مولدها ونشأتها بالدراسات اللغوية والنحوية منها على الخصوص، أن الإرهاصات الأولى للتحليل البلاغي كانت من فعل لغويي القرنين الثاني والثالث الهجريين، كسيبويه وأبي عبيدة وابن قتيبة والمبرد، وعليها انبنى صرح البلاغة واكتمل نضجها في القرنين الرابع والخامس على يد بلاغيين كالآمدي والقاضي الجرجاني وأبي هلال العسكري، وأخيرا عبد القاهر الجرجاني، الذي زاوج بين المنطلقات اللغوية والرؤى البلاغية فيما يعرف بنظرية النظم، التي اختزلها في تعريفه الشهير "وما النظم إلا توخي معاني النحو في معاني الكلم"،[48] قاصدا بمعاني النحو ما يمكن تسميته بالنحو البلاغي حيث يتم تجاوز دائرة الصحة في استعمال الكلام إلى دائرة الفضائل والمزايا المؤسسة على حسن التلاؤم والتناسب بين المعاني والألفاظ، والاهتداء إلى ما يناسب المقام...

ومن نتائج هذه القرابة كثرة حديث البلاغيين عن العدول تحت مصطلحات متعددة، لعل أهمها "المجاز"، بمفهومه العام الدال على التجوّز في الكلام؛ بمعنى الخروج به عن معالمه. وقد فَسّر به أبو عبيدة معظم الآيات المعدول بها عن أصلها في القرآن الكريم، وقابلها بما ثبت في أشعار العرب من العدول. وقد اقتدى به في هذا الصنيع جمع من العلماء كالفراء في كتابه "معاني القرآن"، وابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن". والمجاز، في الأصل، مصطلح من مصطلحات اللغويين، استعمله البلاغيون بمفهومه اللغوي في بادئ الأمر، قبل أن يستخلصوه للدلالة على ما يقابل الحقيقة، ويُحصر في نوعين كبيرين هما: المجاز اللغوي والمجاز العقلي، ويبقوا على مصطلح "العدول"، اللغوي الأصل هو الآخر، للدلالة على الخروج بالكلام عن مظانه لنكتة بلاغية.

وقد توسعت وشائج هذه القرابة إلى تبني البلاغيين تصور اللغويين لمفهوم الأصل، واعتماد طريقتهم في توليد الفروع من الأصول في ضوء قواعد توجيهية تسوِّغ العدول وتفسره وتُأوّله بشتى ضروب الرد والتخريج؛ يقول تمام حسان ملخصا هذا التوجه لدى البلاغيين: "ولعل من صور التكامل بين العلمين أن نرى علماء المعاني يقبلون قبول تسليم أهم أصل من أصول النحو، وهو "أصل الوضع"، سواء كان هذا الأصل مرتبطا بنمط الجملة (والمقصود بنية الجملة في صورتها التامة التي تتضمن الذكر والإظهار...إلخ)، أم كان مرتبطا بالعلاقات الداخلية والقرائن الدالة على المعاني المفردة فيها. وأول ما قبلوه من ذلك أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساسيان لابد منهما في تكوينها: المسند إليه والمسند. ثم ارتضوا أن الأصل في هذين الركنين أن يكونا مذكورين ظاهرين، لا محذوفين ولا مضمرين".[49] هذا بالإضافة إلى طائفة أخرى من الأصول الفرعية المتعلقة بأصل الوضع، كالقول بأن الأصل في المسند إليه أن يتقدم، وفي المسند أن يتأخر، وفي العامل أن يتقدّم على المعمول، وغيرها مما أسهب في تفصيله البلاغيون المتأخرون على وجه الخصوص.

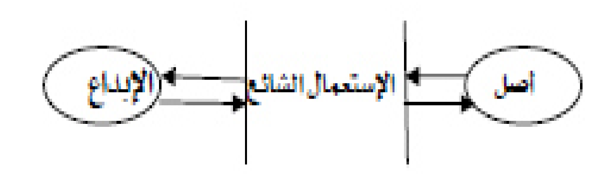
ولعل الفارق في التعامل مع الأصل المعدول عنه، أن اللغويين نظروا إليه كعامل ذهني مجرد يفرضه نظام اللغة، له سلطة التوجيه دون أن يكون له وجود فعلي، غايته رد الكلام المعدول إلى حضيرة اللغة نفيا للتسيّب والفوضى، في حين نظر إليه البلاغيون من خلال السياق الذي يتنزّل فيه؛ فالعدول لا يحكمه أصل الوضع فحسب، بل والسياق أيضا وعلى وجه الخصوص، فشأن البلاغي "هو أن ينظر إلى الأصل اللغوي داخل السياق لا خارجه، أي في حالة التركيب لا في حالة الإفراد".[50] فإذا كان العدول عن أصل الوضع من الظواهر اللغوية التي تتجلى في الاستعمال الشائع، فإن العدول عن أصل الوضع منظورا إليه من خلال السياق لا يتحقق إلا حيث يطغى البعد الفني على الكلام، لأن مثل هذا العدول تتطلبه النكتة البلاغية التي عُدل من أجلها عن الأصل؛ يقول ابن الأثير مشيرا إلى ما سبق بسطه: "اعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو ما لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز البلاغة والفصاحة، الذي اطلع على أسرارهما، وفتّش عن دفائنهما، ولا تجد ذلك في كل كلام".[51]

فالعدول المتحدث عنه - هاهنا- لا يوجد في الكلام العادي، لأنه عدول عن أصل الوضع وعن الاستعمال الشائع في آن واحد، ذلك أن البلاغة "على عكس النحو، تنطلق من الاستعمال الخاص وتجعل منه موضوع درسها. وهذا الاستعمال، بحكم مقاصده والمستوى الذي يتنزل فيه، ليس فعلا لغويا عاديا، إنه يقوم على طريقة مخصوصة في استعمال الوسيلة اللغوية، نعم إنه ينطلق من اللغة المشتركة ولكنه يؤديها بطريقة تجعل عمله الأدبي عملا فرديا".[52] ففي قول المتنبي:

نحن رَكْبٌ مِلْجِنِّ في زَيِّ ناس   فوق طَيْر لها شُخُوصُ الجِمَالِ[53]

لم يحدث العدول عن الأصل اللغوي من حيث ما يعتري هذا البيت من تقديم وتأخير وحذف وإدغام فحسب، بل ومن حيث التشويش الذي أدخله الشاعر على الصورة الفنية، بتعمده عكس أركان التشبيه، إذ شبه الجن بالناس، والطير بالجمال، فنـزّل المشبه منزلة المشبه به، وأَوْكَل للمشبه به وظيفة المشبه؛ أو بتعبير ابن جني: "جعل كونهم جنا أصلا، وجعل كونهم ناسا فرعا، وجعل كون مطاياه طيرا أصلا، وكونها جمالا فرعا، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد".[54] فالعدول في هذا البيت عدول سياقي أملاه الحال المستوجب للمبالغة في هذا المقام، وهو ما توصل إليه ابن سنان الخفاجي، رغم رفضه فكرة القلب التي حمل عليها ابن الجني قول المتنبي؛ يقول ابن سنان: "ومراد أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء، فيقول: نحن قوم من الجن لجوْبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك، وقلة قَرَقِنا فيها، إلا أننا في زيّ الإنس، وهم على الحقيقة كذلك، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلا أن شخوصها شخوص الجمال، ولا شك أيضا في ذلك".[55]

ومن التحليل السابق يتسنى القول أن تعامل البلاغين مع العدول لم يكن من منطلق أصل الوضع مباشرة، وإنما بوساطة الاستعمال الشائع؛ فالعدول بهذا التصور ثنائي التشكيل، فهو عدول عن الاستعمال الشائع أو الكلام العادي، الذي هو بدوره عدول عن أصول مفترضة جرّدها اللغويون للحفاظ على كيان اللغة، وإدخال النظام على مكوناتها ووظائفها. ولا يتوفر العدول الذي اعتد به البلاغيون ونظّروا له إلا على مستوى الإبداع الأدبي. ويمكن تقديم هذه الرؤية للعدول عند البلاغين في الشكل التالي:



تشير الدائرة المغلقة إلى محدودية الأصول، فهي تتشكل من مجموعة من القواعد المضبوطة نهائيا من قبل اللغويين. ويرمز السهمان المختلفا الاتجاه إلى العلاقة المتبادلة بين هذه الأصول والاستعمال الشائع؛ فالأصول مستنبطة من استقراء كلام العرب المطبوع بالفصاحة، وهو بدوره يشكل طرقا من القول معدولة عن هذه الأصول، وهي طرق لا متناهية رُمز لها بانفتاح المجال الذي يحوي الاستعمال الشائع. وترمز الدائرة المفتوحة التي تحتضن الإبداع الأدبي إلى انفتاحه النسبي، على اعتبار أن مجال الإبداع، لا سيما الشعر، محكوم بجملة من القيود التركيبية والشكلية تحتم على من يرتاد مجاهله اللجوء إلى التوسع في المعنى، والترخص في اللغة، وما ذلك بالأمر اليسير، لأن مجال التوسع والترخص "ليس حرية مطلقة يتصرف بمقتضاها المتكلم في اللغة، إذ لابد من البقاء في حدود ما تسمح به، مما لا ينقض علة وجودها و يعطل وظيفتها الأصلية".[56]

هذه الطبيعة المعقدة للغة الإبداع -حرية داخل قيود- تعكس الانفتاح النسبي لمجال الإبداع، الذي رمزنا له بدائرة مفتوحة. ويشير السهمان إلى علاقة التبادل القائمة بين الإبداع الأدبي والاستعمال الشائع؛ فالإبداع عدول عن الاستعمال الشائع تفرضه القيود الفنية، والرغبة في التجاوز باللغة وظيفة الاتصال إلى وظيفة التأثير. وهو (أي الإبداع) يثري الاستعمال الشائع بما يستحدثه من طرق القول، بعد اتساع دائرة استعمالها.

والمستنتج، مما سبق عرضه، أن حديث البلاغين عن الأصل كان يتراوح بين تبني منظور النحاة؛ فيُقصد بالأصل المعدول عنه أصل الوضع أو أصل القاعدة. ونظير ذلك ما نجده عند المتأخرين في حديثهم عن الإسناد، حيث يكثر الكلام عن الحذف والذكر والتقديم والتأخير والإظهار والإضمار، وسائر ما يعتري أركان الإسناد من حالات؛ يقول المغربي في معرض حديثه عن حذف المسند إليه وذكره: "وأما ذكره فلكونه، أي الذكر هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه ما لم تحضر نكتة ترجّح الحذف"،[57] ويقول القزويني في أثناء كلامه عن تقديم بعض معمولات الفعل: "وتقديم بعض معمولاته على بعض

لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه".[58] فاستعمالهم لمفهوم الأصل - هاهنا- لا يختلف عما لمسناه عند النحاة إلا من حيث الإشارة إلى النكتة البلاغية المبيحة للعدول.

وكان حديثهم عن الأصل في أحيان أخرى يتخذ من الاستعمال الشائع معيارا؛ فالأصل من هذا المنظور يُبحث عنه في الكلام لا في اللغة، في الملموس لا في المجرد، لذلك تجدهم- في هذا المقام- يستعملون، للدلالة على الأصل المعدول عنه مصطلحات كـ"أصل الكلام" و"أصل المعنى"؛ يقول السكاكي في معرض تحليله لمراتب العدول في الآية الكريمة **(رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي)** (آل عمران-الآية 4) : " والكلام في تلك اللطائف مفتقر إلى أخذ أصل معنى الكلام ومرتبة الأولى، ثم النظر في التفاوت بين ذلك وبين ما عليه نظم القرآن، وفي كم درجة يتصل أحد الطرفين بالآخر، فنقول لا شبهة أن أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى "يا ربي قد شخت..".[59]

فمن كلام السكاكي وغيره، نفهم أنهم قصدوا بأصل الكلام وأصل المعنى، الكلام الغُفْل المُشكَّل من ألفاظ لا تتعدى دلالتها الوضعية، وتراكيب تخلوا من أي صبغة فنية، والمراد به تأدية معان لمجرد الإيصال لا غير، أو بتعبير السكاكي نفسه، الكلام الذي "لا يُفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق".[60]

إن البحث عن الأصل المعدول عنه، من خلال الطرح السابق، أوقع البلاغين القدامى في الإشكال ذاته الذي وقع فيه الدرس الأسلوبي الحديث، ألا وهو صعوبة تحديد المعيار الذي يقاس في ضوئه العدول، أو بتعبير آخر، ما هو نوع الكلام الذي يتخذ معيارا؟ و يبدو أن هذا الإشكال قد لازم البحث البلاغي وأصبح حسب قول أحد الباحثين "من المشاغل المنهجية القارة في التفكير البلاغي عند العرب".[61]

لقد أثمرت جهودهم في هذا المجال تصور مستوى من الكلام كمعيار يُقابَل به العدول، يشبه إلى حد بعيد ما اصطلح عليه في الدرس الأسلوبي الحديث بـ"الدرجة الصفر"؛ أي ذلك الكلام الذي لا يتعدى في وظيفته مجرد الإيصال، ولا يتجاوز في شكله رصف الكلمات دون اعتبار للجانب الفني التأثيري. هذا المستوى من الكلام الخالي من الأدبية أطلق عليه السكاكي مصطلح "متعارف الأوساط"، وعرفه، في معرض حديثه عن المعيار الذي يستعمل لقياس الإيجاز والإطناب، قائلا: "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين لا يتيَسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم، ولابد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه، ولنسميه "متعارف الأوساط"، وأنه في البلاغة لا يُحمد منهم ولا يُذم".[62]

فكلام الأوساط الخاضع لاعتبارات التواصل، والذي لا يُحمد ولا يُذم من وجهة نظر البلاغة، لأنه لا يرتقي سلم الفنية ولا ينحط إلى مستوى النعيق، ما هو إلا نعت للكلام حينما يكون في "الدرجة الصفر" بالمفهوم الأسلوبي الحديث. وقد أشاد أحد الباحثين المعاصرين بهذا التحديد الدقيق لمفهوم المعيار عند البلاغيين القدامى، والذي ينمّ عن إدراك عميق للصعوبات القائمة في وجه تقنين الظواهر الأسلوبية، قائلا: " ويمكن أن نقول في غير صلف ولا ادعاء أن مفهوم "الدرجة الصفر"، وهو أحد أركان الأسلوبية اليوم، و"موضة من موضات" النصف الثاني من هذا القرن في دراسة الأدب، قد حدده البلاغيون العرب بدقة تثير الإعجاب".[63]

خاتمـــة:

لقد اتّضح ممّا سبق بسطه في هذه الدراسة أنّ مقولة العدول قد احتلّت وما تزال، من خلال مصطلحات أخرى حدثيّة كالانزياح، مكانة مرموقة في المتصوّر التراثي العربي لتشكّل اللغة وانبثاق الأسلوب منها. فاللغة في حدّ ذاتها هي تشكيلة من الوحدات المعجميّة ونظام من البنى والعلاقات، يغلب على تكوّنها الطابع العدولي، بعد أن عجزت الأصول المفترضة (أصل الوضع)، التي تأسست عليها في بدء نشأتها، عن الوفاء بالوظيفة التي من أجلها وجدت اللغة: التوصيل والتواصل. والأسلوب بدوره هو إبداع في اللغة يتّكئ على العدول كآلية تتجاوز بها اللغة وظيفتها الأساسية المشار إليها سلفا، لتنطلق في رحاب الإبداع الفنّي، الذي يصبو إلى التأثير في المتلقّي واستمالة انفعالاته. ولا يكاد شيء يتغيّر في هذا الطرح عمّا نألفه في التناول المعاصر لظاهرة الأسلوب؛ فأساس الأسلوب، في أكثر النظريات حضورا في حقل الأسلوبية، هو الانزياح باللغة، معجما وأنظمة، عن معالمها وكسر المألوف من تراكيبها وصورها.

الهوامش :

1- ينظر على سبيل المثال= لسان العرب- لابن منظور- م 11- ص 434، والقاموس المحيط- للفيروز آبادي- م4 - ص 14، ومقاييس اللغة - لابن فارس- م 4- ص247 و 246.
2- ينظر على سبيل المثال= الكتاب- لسيبويه - تحقيق= عبد السلام محمد هارون، ص99/1 و 211/1 وما بعدها، والخصائص – لابن جنّي - تحقيق = محمد علي النجار- ص329/1 و 308/2.
3- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز- للعلوي- ص 96.
4- ينظر= التفكير البلاغي عند العرب- أسسه و تطوره إلى القرن 6ه - لحمادي صمود- ص103.
5- الكتاب- لسيبويه - ص212/1.
6- دلائل الإعجاز- للإمام عبد القاهر الجرجاني- تحقيق و تعليق = الشيخ رشيد رضا- ص 275.
7- العدول- أسلوب تراثي في نقد الشعر- د. مصطفى السعداني- ص16.
8- الخصائص- لابن جني- ص446/2.
9- المصدر نفسه- ص2/ 447.
10- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- لابن هشام الأنصاري- تحقيق: حنّا الفاخوري- ص276 و 277.
11- المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة- د. تمام حسان- مجلة فصول- م7، ع3-4- أبريل، سبتمبر- 1987- ص 28.
12- المرجع نفسه- ص28.
13- ينظر= البيان في روائع القرآن- د. تمام حسان- ص 224.
14- الخصائص- ص2/ 392.
15- العدول- أسلوب تراثي في نقد الشعر- ص 39، عن شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه- مخطوط بدار الكتب- الورقة 21.
16- الكتاب- لسيبويه - ص26/1.
17- ينظر = الإنصاف في مسائل الخلاف- للأنباري – تحقيق = محمد محي عبد الحميد- ص 162 و 300 و 449.
18- الكتاب- لسيبويه - ص272/3.
19- ينظر= الأسلوبية والأسلوب- د. عبد السلام المسدي - ص 95 و 96.
20- مفتاح العلوم- للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي- ص 70.
21- المصدر نفسه - ص 33.
22- العدول(أسلوب تراثي في نقد الشعر)- د. مصطفى السعداني - ص 38.
23- الأصول(دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)- د. تمام حسان- ص 202.
24- المرجع نفسه - ص 135.
25- ينظر = المرجع نفسه - ص 179.
26- ينظر= شرح ابن عقيل- تحقيق = محمد محي الدين عبد الحميد- ص240/1.
27- الإنصاف في مسائل الخلاف- للأنباري - المسألة13- ص 87.
28- المصدر نفسه- المسألة 02- ص 20.
29- ينظر = الأصول - (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)- د. تمام حسّان - ص 240.
30- ينظر = الأصوات اللغوية- د. إبراهيم أنيس- ص 234.
31- ينظر = سر الفصاحة- لابن سنان الخفاجي- تحقيق = عبد المتعال الصعيدي- ص 48 و54.
32- المصدر نفسه- ص 48.
33- الصدر نفسه- ص 49.
34- ينظر= نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز- للرازي- تحقيق= د. إبراهيم السامرائي و آخر- ص 59.
35- الأصول- (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)- د. تمام حسّان- ص 135.
36- ينظر= المرجع نفسه- ص 135.
37- ينظر المرجع نفسه- ص 136.
38- ينظر على سبيل المثال = الكتاب- لسيبويه - ص1/ 20و23 و ص1/ 35 و ص4/ 229، والإنصاف- للأنباري - ص 162 و 514 و 534 و 735.
39- ينظر = الخصائص- لابن جنّي - ص2/ 347.
40- قائله الفضل بن قدامه بن عبيد الله العجلي المكني بأبي النجم- ينظر = شروح التلخيص- ص1/ 88 و 89.
41- ينظر = الأصول- د.تمام حسّان - ص 136 وما بعدها.
42- ينظر= المرجع نفسه- ص 154.
43- ينظر على سبيل المثال = شرح ابن عقيل- لابن عقيل - ص1/ 14.
44- التفكير البلاغي عند العرب- لحمادي صمّود - ص 104.
45- الأصول – د. تمام حسّان - ص 130.
46- مقالات في الأسلوبية- د. منذر عياشي- ص 235.
47- النحو و الدلالة- د. محمد حماسة عبد اللطيف- ص 10، عن كتاب "مفاهيم نقدية "لرنيه ويليك"- ص 431.
48- ينظر = دلائل الإعجاز- للإمام عبد القاهر الجرجاني - ص 72و 235 و 289 و 336، على سبيل المثال.
49- الأصول- لحمادي صمّود - ص 349 و 350.
50- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- د. عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي- ص 156.
51- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر- لضياء الدين بن الأثير- ص14/2.
52- العدول (أسلوب تراثي في نقد الشعر) - ص 48 و 49.
53- ديوان المتنبي- ص 122.

54- الخصائص- لابن جنّي - ص302/1.
55- سر الفصاحة- لابن سنان الخفاجي - ص106 و 107.
56- التفكير البلاغي عند العرب- لحمادي صمّود - ص104.
57- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص)- ص 282/1.
58- التلخيص في علوم البلاغة- للإمام جلال الدين القزوني- شرح:عبد الرحمن البرقوقي- ص 135.
59- المفتاح- للسكاكي - ص 124.
60- المصدر نفسه - ص 70.
61- التفكير البلاغي عند العرب- لحمادي صمّود - ص 402.
62- المفتاح- للسكاكي - ص 120.
63- التفكير البلاغي عند العرب- لحمادي صمّود - ص 402.